العرب
الإثنين 2020/01/27
السنة 42 العدد 11599

معالجة الانهيار اللبناني

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليست هناك خيارات كثيرة أمام لبنان. الأكيد أن تشكيل حكومة على شكل الحكومة الحالية برئاسة حسّان دياب لن يؤدي إلى أي نتائج إيجابية خصوصا في غياب أي استيعاب لدى كبار المسؤولين الحاليين لخطورة ما يمرّ فيه البلد. لو كان هناك أي استيعاب، من أيّ نوع، لما يدور على أرض الواقع في لبنان والمنطقة، لما ذهب وزير الخارجية السابق، جبران باسيل، إلى المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، بتكليف من رئيس الجمهورية، ليقول كلاما يستدلّ منه أنّه لا يعرف شيئا عن أهمّية دافوس، ومستوى الكلام الذي يُفترض قوله في مثل هذا النوع من المنتديات.

لا يُعالج الانهيار بالكلام المضحك المبكي الذي سمعه اللبنانيون في دافوس على وقع الثورة الشعبية الحقيقية التي يشهدها لبنان. يحتاج لبنان في المرحلة الراهنة إلى مسؤولين من نوع آخر، ومن مستوى آخر، من أعلى الهرم إلى أسفله

كلّ ما في الأمر أن باسيل نسي أنّه في دافوس، وأنّه ليس أمام مجموعة من أنصاره العَوْنيّين (نسبة إلى رئيس الجمهورية ميشال عون) في إحدى القرى اللبنانية حيث لا أسئلة ولا أجوبة ولا الحدّ الأدنى من الثقافة السياسية أو المعرفة البسيطة بما يدور خارج محيط القرية.

لا وجود لدى العَوْنيّين لأسئلة بديهية وفي غاية البساطة من نوع من تسبّب بأكبر هجرة مسيحية من لبنان في الأعوام 1988 و1989 و1990؟ ليس من الصعب الإجابة عن هذا السؤال. الصعب إقناع اللبنانيين بأنّ بلدهم في حاجة إلى سياسيين من نوع مختلف كلّيا ومن مستوى آخر. الحاجة إلى سياسيين واختصاصيين يعرفون الكثير عن الملفّات التي يتولون معالجتها. هل يجوز في بلد مثل لبنان فيه آلاف الشبان المتعلّمين من ذوي الاختصاصات أن يتحدّث نائب تابع لجبران باسيل في الشؤون الاقتصادية... أو أن ينظّر جبران باسيل في دافوس عن كيفية وجوب تفادي إثارة موضوع "حزب الله" الذي ليس سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني يتحكّم بتشكيل الحكومة اللبنانية؟

تكمن مشكلة هؤلاء المسؤولين في أنّهم لا يدركون معنى توقف المصارف اللبنانية عن إعادة أموال المودعين إلى أصحابها. هذا هو الانهيار الحقيقي للبنان، في وقت لم يعد يوجد فيه سوى مكان لسؤال واحد يصلح طرحه: هل من سبيل لمعالجة حال الانهيار؟ من لا يدرك أهمّية القطاع المصرفي بالنسبة إلى لبنان لا علاقة له من قريب أو بعيد بتاريخ البلد ومقومات بقائه!

لا تصلح حكومة حسّان دياب لمعالجة الانهيار بأيّ شكل. لا لشيء، سوى لأنّ الطرقات الوحيدة للملمة حال الانهيار هي الطريق العربية والطريق الأوروبية... والطريق الأميركية على وجه الخصوص.

عربيّا، لا رغبة لدى أي دولة قادرة بين دول الخليج في مساعدة لبنان. هناك مواجهة واضحة بين دول الخليج العربي من جهة، وإيران من جهة أخرى.

قرّر لبنان أن يكون تابعا لإيران وليس أمامه سوى دفع ثمن ذلك. يدفع حاليا لبنان ثمن اتفاق كنيسة مار مخايل الذي وقّعه ميشال عون مع حسن نصرالله في شباط – فبراير 2006، وذلك قبل حرب صيف تلك السنة التي افتعلها الحزب مع إسرائيل والتي كان من بين أهدافها التغطية على جريمة اغتيال رفيق الحريري ورفاقه، وعلى الجرائم التي تلتها واستهدفت مجموعة من اللبنانيين الشرفاء حقّا من سمير قصير إلى محمّد شطح.

ساعد العرب، على رأسهم المملكة العربية السعودية، لبنان في كلّ وقت. ساعدوه أيضا بعد حرب صيف 2006. أعادت الأموال العربية بناء قسم كبير من الأبنية التي هدّمتها إسرائيل. ماذا كانت النتيجة مع مرور الوقت؟ كان أن تحوّل لبنان إلى قاعدة لنشاطات معادية لكلّ ما هو عربي في المنطقة، خصوصا بعدما انتهت حرب صيف العام 2006 بانتصار ساحق ماحق لـ"حزب الله" على لبنان واللبنانيين، وليس على إسرائيل في طبيعة الحال.

يُفترض بأيّ سياسي لبناني يمتلك ذرّة من المنطق إدراك أنّ الخليج لا يمكن أن يقبل الوضع القائم في لبنان، حيث صار "حزب الله" يقرّر من هو رئيس الوزراء بعدما فرض مرشّحه رئيسا للجمهورية. ترافق ذلك مع تحوّل وزير الخارجية اللبناني السابق، أي جبران باسيل، إلى صوت إيران في مجلس جامعة الدول العربية. في ضوء هذه المعطيات ليس ما يدعو أهل الخليج إلى مساعدة لبنان. هذا واقع لا مفرّ من الاعتراف به. المؤسف أنّ الحكومة الحالية جاءت لتكريس هذا الواقع ليس إلا، خصوصا أنّ قبول حسّان دياب تشكيل حكومة يندرج في لعبة أقلّ ما يمكن قوله عنها إنّها لعبة تهميش السنّة في لبنان.

أوروبيّا، ليس هناك سوى لعبة وحيدة في المدينة. اسم هذه اللعبة نتائج مؤتمر "سيدر" الذي انعقد في باريس في 2018. لا بدّ من تكرار أن هذا المؤتمر أقرّ مساعدات للبنان شرط قيامه بالإصلاحات المطلوبة. لا يوجد في الحكومة من يستطيع القيام ولو بنصف إصلاح، خصوصا أنّها لا تستطيع أن تكون فريق عمل متجانسا يحظى بثقة المجتمع الدولي وقبله العربي. يمكن لأوروبا مساعدة لبنان ولديها مصلحة في ذلك. لكنّ هل لبنان مستعد لمساعدة نفسه؟

أميركيا، هناك تغيير كبير حصل. صحيح أنّ إدارة دونالد ترامب لم تحسم نهائيا بعد موقفها من دعم الجيش اللبناني وهي مستمرّة في مساعدته، لكنّ الصحيح أيضا أنّها جدّية في التعاطي مع إيران، كذلك مع النظام السوري. يبدو أن كبار المسؤولين الحاليين في لبنان لا يريدون السماع بتصفية قاسم سليماني ومعنى ذلك، إضافة إلى معنى زيادة العقوبات الأميركية على "الجمهورية الإسلامية". لعلّ أكثر ما لا يريدون أخذ العلم به الأبعاد المترتبة على اعتماد الولايات المتحدة "قانون قيصر". يفرض هذا القانون عقوبات في غاية الصرامة على النظام السوري الذي لن يجد رجاله أمامهم في مرحلة معيّنة سوى البحث عن طريقة ينقذ فيها كلّ واحد منهم جلده بنفسه!

لا حاجة طبعا إلى تذكير أركان "عهد حزب الله" في لبنان بأنّهم لا يعرفون شيئا عن روسيا وعن حلفها مع إسرائيل وعن الصداقة بين بنيامين نتنياهو وفلاديمير بوتين الذي كان في مقدّمة المدعوين إلى إسرائيل من أجل إحياء الذكرى الخامسة والسبعين لسقوط معسكر أوشفيتز النازي في بولندا، حيث قضى مئات آلاف اليهود.

لا يُعالج الانهيار بالكلام المضحك المبكي الذي سمعه اللبنانيون في دافوس على وقع الثورة الشعبية الحقيقية التي يشهدها لبنان. يحتاج لبنان في المرحلة الراهنة إلى مسؤولين من نوع آخر، ومن مستوى آخر، من أعلى الهرم إلى أسفله. الانهيار حصل. الأكيد أنّ العلاج لا يمكن أن يأتي على يد جماعة لا تعرف حتّى أبعاد ما يدور في المنطقة على أيّ صعيد كان، وما الموقف العربي والأوروبي والأميركي من لبنان...

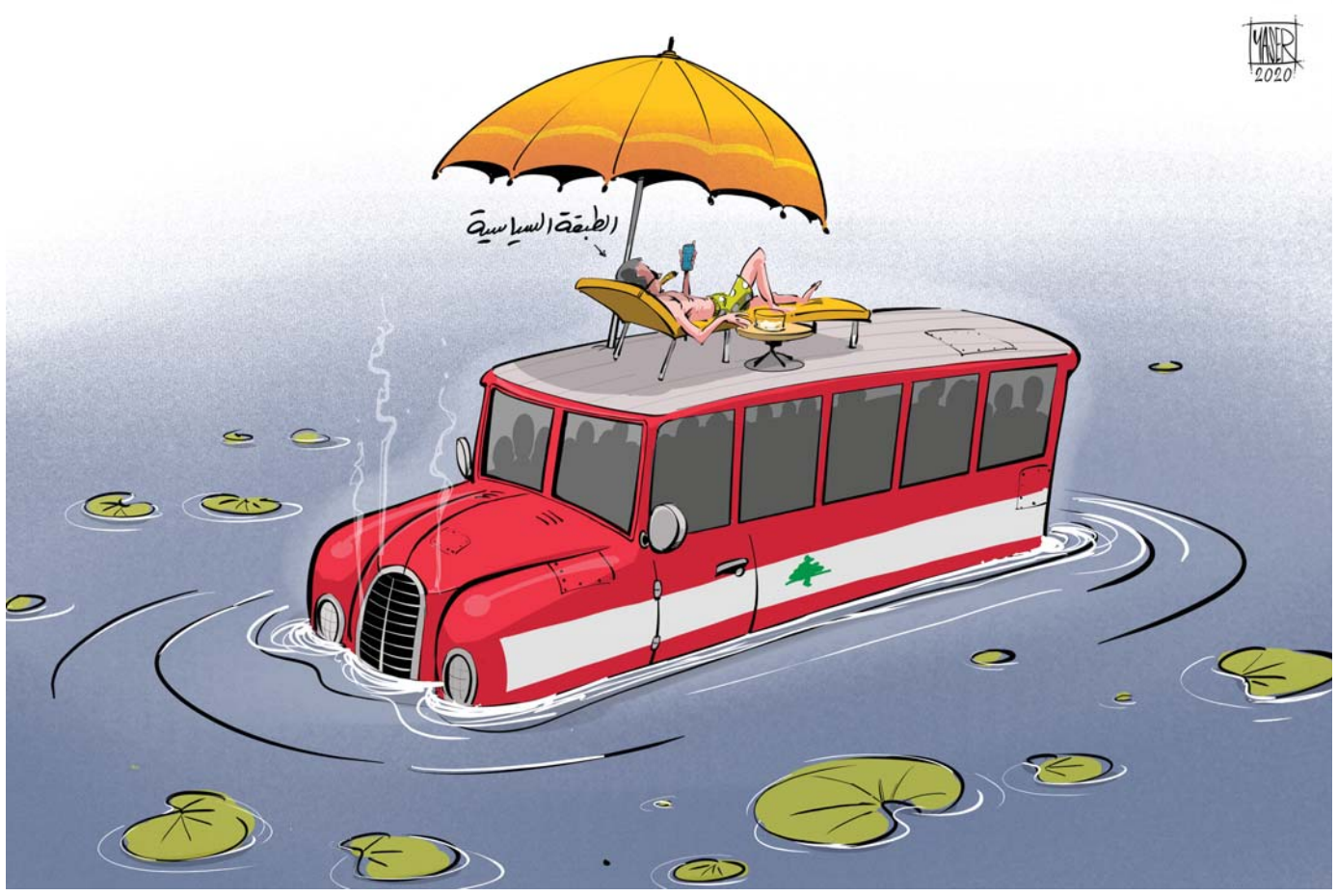

طموح مصري لدور إقليمي أكثر فاعلية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

يبدو أن النظام المصري كان في حاجة لصدمة إقليمية قوية من نوعية النهم التركي للتدخل عسكريا في ليبيا، للتفكير جديا في التخلّي عن حذره الكبير في التعامل مع كثير من التطورات الجارية في المنطقة. يتعزز هذا الاتجاه مع انخراط قطاع كبير من المواطنين في متابعة القضايا التي تهم الأمن القومي المصري. بداية من أزمة سد النهضة الإثيوبي، ونهاية بالأزمة الليبية وشواغلها الأمنية.

اصطحب ما يوصف بـ"الانكفاء" الرسمي تداعياته على نظيره الشعبي. ولم يعبأ المصريون كثيرا بما يجري حولهم. وهو الشعور الذي انتاب شريحة كبيرة، وبدأ يتغير عندما بدأت الحكومة نفسها تغير من حساباتها، وتشعر أن الهموم الخارجية القريبة لن تخلو من هموم تلقي بظلالها القاتمة على الأوضاع الداخلية. وسارعت وسائل الإعلام المختلفة، على غير عادتها، بمتابعة بعض الأحداث الإقليمية ذات العلاقة الوثيقة بمصر.

تبدو هذه المسألة علامة قوية على الخروج عن طور التريث المبالغ فيه من قبل الحكومة، لأن الملفات الخارجية لم تحتلّ أولوية أو حتى اهتماما في أجهزة الإعلام خلال السنوات التي تبنّت فيها القاهرة خيار التراجع. ربما تكون هناك مبرّرات دفعت إلى هذا الطريق، غير أنها تظل ضد ناموس الحياة المصري الذي يفرض الدفاع عن الأمن القومي قبل وصوله للحدود الجغرافية.

أدّت أزمة ليبيا إلى تجدد الحديث وسط النخبة المصرية خلال الأيام الماضية حول جدليتيْ الانكماش والتمدّد. ودارت حوارات جانبية بين تيارين. أحدهما يؤيّد التقوقع. والآخر يقف في صفّ المبادرة والخروج. يملك كل تيار مروحة واسعة من التفسيرات التي تدعم موقفه، وعناصر تقدّم تبريرات منطقية لما ذهب إليه.

أعادتني الفكرة – الجدل إلى حوار طويل دار بيني وبين الأمين العام لجامعة الدول العربية، السفير أحمد أبوالغيط، منذ حوالي عامين، بشأن الدور الإقليمي. وكان الرجل من مؤيدي التركيز على الهموم الداخلية ولفظ التطلعات الرامية لتفعيل حركة القاهرة في المنطقة. ولم يُبد اقتناعا بمفردات قاموس الدور لضرورات الأمن وخلافه. وتمسك بكل معاني "الانكفاء" التي تحمل الكثير من المضامين السياسية، ورآها طريقا آمنا مع التوترات والعواصف.

احترمت كلامه وقدّرت دوافعه المتنوعة. فهو من الجيل الذي عاش حقبا زمنية متباينة، وتقلد مناصب وظيفية رسمية أثناء فترة الإنكماش الحقيقي خلال فترتيْ الرئيسيْن، أنور السادات، وحسني مبارك. وتولّدت لديه أفكار تشير بأن الخروج لممارسة دور إقليمي وسط أمواج متصادمة تحمل في جوهرها مخاطر جسيمة، وتأتي دوما على حساب المشروعات التنموية. اختلفت مع تقدير أبوالغيط، وحافظت على علاقتي به. نلتقي ونتحاور من وقت لآخر بشأن بعض القضايا العربية. وفي القلب منها الأزمة الليبية وانعكاساتها الإقليمية. لم تفلح مناقشاته في تغيير وجهة نظري حول أهمية أن تملك مصر مبادرات حيوية للتعامل مع الملفات المتناثرة، تخرجها من نطاق الحذر الكبير إلى الانفتاح المحسوب. فالأزمة الليبية مثلا أصبحت في صميم الاهتمامات الشعبية، وهذا كان يكفي لتطوير فكرة الدور الإقليمي.

السياسة الخارجية المصرية تعاني من تريث فائض عن الحد، قد تكون أسبابه مفهومة في ظل المشكلات التي عانت منها الدولة في السنوات الماضية لكنها لم تعُد كذلك بعد تمكّنها من تجاوز جملة من العقبات

تعاني السياسة الخارجية المصرية من تريّث فائض عن الحد، قد تكون أسبابه مفهومة في ظل المشكلات التي عانت منها الدولة في السنوات الماضية. لكنها لم تعُد كذلك بعد تمكّنها من تجاوز جُملة من العقبات. كما أن مواصلة هذا التوجّه يغري بعض الدول التي تمتلك طموحات وأحلاما معيّنة على استغلال الفراغ، والسعي إلى سدّه بكل الوسائل المتاحة.

من بين العوامل التي دفعت تركيا للتدخل في ليبيا، ومد بصرها نحو دول أخرى في المنطقة، يقينها أن مصر مشغولة بمشاكلها الداخلية، وليس لديها رؤية للدور والمشاكسة الخارجية. وكل ما يهمّها عدم التعرض لمضايقات مباشرة تزعزع أمنها. غير أن هذه التصوّرات لم تبعد عنها شبح المخاطر، لأن التردّد طال الكثير من هياكل الدولة وجعلها عاجزة عن الفعل.

أثبتت الدبلوماسية المصرية في محطات عربية عديدة، أنها تعمل لأجل الوقاية من الضربات المتوقعة، وردع القوى التي تقترب من الحدود الإقليمية عبر امتلاك أنواع متقدمة من المعدات والأسلحة العسكرية وتنويع مصادرها، دون إصرار على عقد تحالفات متينة وواضحة. ولم يبرهن تطور العلاقات مع دول في الشرق والغرب، على أنه بداية، أو نواة، لتوجه ينم عن رغبة في القيام بدور مؤثر على المستوى الإقليمي.

وتم وضع تكتيكات متعددة للتعامل مع أزمات مختلفة ومتطورة، وتم تجاهل وضع صيغة محددة لما تتطلبه الرؤية الإستراتيجية العامة. وقادت هذه المسألة على عدم امتلاك زمام المبادرة والاكتفاء بالوقاية الداخلية. ويمكن القول إن القاهرة حاضرة في كثير من القضايا الساخنة في المنطقة، وتُستدعى في عدد منها للقيام بمهام ظاهرة، ولا تستطيع توجيه الدفة أو التأثير في اللاعبين الآخرين بما يخدم مصالحها العميقة.

يفضي استمرار هذه السياسة، على المدى المتوسط، إلى مواجهة تهديدات كبيرة لأمنها القومي، لأن فقدان القاهرة دورها التاريخي في محيطها الإقليمي يغري قوى أخرى على تكرار ما عزمت تركيا على القيام به في ليبيا. فعندما يُرسخ في الأذهان عدم رغبة مصر دفع أي ثمن لتمددها، أو أنها مصرّة على الانكفاء، لن تتردد بعض القوى في ممارسة هواية العدوان.

ظهرت تجليّات التردد في القضية الفلسطينية، حيث تدور أجزاء كبيرة من تطوراتها حاليا بعيدا عن القاهرة، وهي التي لم تفارقها حربا أو سلما على مدار عقود ماضية. وتم الاستغراق في متابعة التفاصيل الدقيقة للمناورات الداخلية من قبل حركتيْ فتح وحماس ورعاية مصالحات متعثرة لإنهاء الانقسام، بينما يتم رسم الإستراتيجيات على أصعدة متباينة، تبدو المشاركة المصرية فيها غامضة.

تتوق شريحة كبيرة من المواطنين إلى التخلّي عن سياسة الحذر، والتفاعل مع المعطيات المتلاحقة، ولدى هؤلاء شعور جارف بالأهمية التي يحملها محدد الفعل الإيجابي الإقليمي، بل يرون أن تبنّي خطوات تصبّ في بوتقة التمدد تتجاوز الإطار الجدلي الخاص بإشكاليتيْ، منْ مع منْ، ومنْ ضدّ منْ، لأنّ الأمن والاستقرار المصري تاريخيا يبدأ من خارج الحدود، وليس العكس.

إذا كان النظام المصري يخشى مغبّة المغامرات وتسيطر عليه لعنة المؤامرات، فعليه ممارسة التمدد الإقليمي ضمن قواعد يتمّ صياغتها بحكمة تراعي القانون الدولي، وتوازنات القوى الكبرى المتحركة. ورغم تراجع أو تلاشي فكرة المحاور، هناك مصالح تقتضي التفاهم وعقد تحالفات مع دول مؤثرة، قد تسهّل عملية الخروج المصري من غير أن يكون مطلوبا توريطه في مستنقع ما.

تفتقر الحكومة المصرية للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، مع أنها حققت قدرا كبيرا من الاستقرار الأمني. ومرجّح أن تجد نفسها في أيّ لحظة مطالبة بالوفاء بوعد الإصلاحات السياسية، وتوسيع نطاق الحريات وحقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية. وكلها استحقاقات مؤجلة، وتأقلمت فئة كبيرة من المواطنين مع الترحيل المستمر، لأن الحكومة تخوض معركة ضارية ضد الإرهاب.

بعد قصم ظهر المتشددين في سيناء وغيرها، وتجاوز خطاب الحرب على الإرهاب، من الضروري أن تضع الحكومة رؤية شاملة للقيام بدور فاعل على المستوى الإقليمي يساعد على تحقيق التوقعات الإستراتيجية من الدولة، ويجمع شمل المصريين على هدف ثمين، ويوقف نزيف الأطماع التي تراود تركيا، أو غيرها، في توظيف استمرار تهميش القاهرة في المنطقة.